**الجلسة الثانية لمجلس المعهد للعام الدراسي 2016/2017**

عقد **مجلس المعهد جلسته الثانية للعام الدراسي 2016/2017** على قاعة مجلس المعهد في مكتب السيد العميد وبحضور رئيس المجلس السيد **عميد المعهد الأستاذ الدكتور موفق عبدالحسين محمد ومقرر المجلس السيد معاون العميد الأستاذ المساعد الدكتور علي محمد ثجيل** وعضوية كل من **رئيس قسم الدراسات المحاسبية الأستاذ المساعد الدكتور سالم عواد هادي ورئيس قسم الدراسات المالية الأستاذ المساعد الدكتور حمزة فائق وهيب** وكلاً من الأعضاء:-

1. **الأستاذ أحسان شمران الياسري - مدير عام في البنك المركزي العراقي.**
2. **الأستاذ صادق عبدالرحمن حسين - مدير عام شركة التأمين الوطنية.**
3. **المحاسب القانوني الأستاذ داود محسن هاشم - مدير عام الرقابة الداخلية والتدقيق - وزارة الصناعة والمعادن.**
4. **المحاسب القانوني أنتصار فضيل فتوحي - مدير عام دائرة التدقيق الأجتماعي - ديوان الرقابة المالية الأتحادي.**

وفي بداية الجلسة رحب السيد رئيس المجلس بالسادة أعضاء مجلس المعهد ثم أنتقل المجلس الى مناقشة الفقرات المعروضة على جدول الأعمال:-

**أولاً:- ما يعرض على السيد رئيس الجامعة**

1. **الدراسات العليا:-**
2. إقرار لجنة مناقشة لعدد من طلبة قسم الدراسات المحاسبية.
3. ترقين قيد لعدد من طلبة قسم الدراسات المحاسبية وقسم الدراسات المالية لرسوبهم في أمتحانات الدور الثاني.
4. **الشؤون العلمية:-**
5. خطة البحث العلمي للعام الدراسي 2016/2017: ناقش مجلس المعهد مذكرة وحدة الأسناد العلمي المتضمنة خطة البحث العلمي للمعهد للمصادقة عليها.
6. أعادة تشكيل هيئة تحرير مجلة دراسات محاسبية ومالية التي يصدرها المعهد وذلك لأحالة بعض من أعضائها على التقاعد.

**ثانياً:- مايعرض على مجلس المعهد**

1. **الدراسات العليا:-**
2. نتائج الدور الثاني لقسم الدراسات المحاسبية للعام الدراسي 2015/2016.
3. نتائج الدور الثاني لقسم الدراسات المالية للعام الدراسي 2015/2016.
4. تغيير عنوان بحث: تغيير عنوان بحث لطلبة قسم الدرسات المالية.
5. تمديد دراسي: مذكرة الطالبة زينب عبدالكريم غفوري / قسم الدراسات المالية / تخصص مصارف والذي تروم فيها تمديد دراستها لمدة ثلاثة أشهر لأكمال متطلبات أنجاز بحثها.

**وقد تدارس المجلس بالتفصيل الفقرات الواردة في جدول الأعمال المطروح على الجلسة وأتخذ التوصيات اللأزمة بصددها وبالتالي رفعها الى رئاسة الجامعة لغرض أستحصال المصادقات الأصولية على فقراتها.**